

قرار

الموضوع: إسناد التحقيقات الدولية بشأن المجرمين الفارين

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة ج - أنتربول، المنعقدة في دورتها الـ 76 في مراكش، المغرب من 5 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 ،

إذ تشير إلى المواد 2 و26 و31 من قانون الأنتربول الأساسي،

وإذ تدرك أن تحديد مكان المجرمين الفارين وتوقيفهم هو أولوية يدعمها الأنتربول والمجموعة الدولية ككل،

وإذ تضع في اعتبارها مختلف القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي تنظم توقيف المجرمين الفارين وتسليمهم،

وإذ يساورها القلق إزاء التهديد الخطير الذي يشكله المجرمون الفارون على الأمن العام، وإزاء فعالية منظومات العدالة الجنائية في أنحاء العالم،

وإذ تقرّ بالحاجة إلى وجود شبكة عالمية من الخبراء الذين يعملون معا لتحقيق غرض مشترك هو التعاون في مجال التحقيقات الدولية بشأن المجرمين الفارين،

وإذ تذكر بالقرار AG-2006-RES-08 المعنون "الحاجة إلى تنبيه أجهزة إنفاذ القانون العالمية عند فرار مجرمين خطرين بمن فيهم الإرهابيون" الذي اتخذته أثناء الجمعية العامة في دورتها الـ 75 التي عُقدت من 19 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2006 في ريو دي جانيرو، البرازيل،

واقترعا منها بأن النجاح في الصراع من أجل تسليم المجرمين الدوليين إلى العدالة مرهون بتعزيز التعاون الدولي،

تحث هيئات إنفاذ القانون المعنية، بما فيها الوحدات المتخصصة بشؤون المجرمين الفارين في البلدان الأعضاء، على أن تبادر دون إبطاء إلى إعلام مكاتبها المركزية الوطنية ومركز العمليات والتنسيق بجميع قضايا المجرمين الفارين ذات الطابع الدولي،

تحث البلدان الأعضاء على إقامة "نقاط اتصال لدعم التحقيقات الدولية بشأن المجرمين الفارين" في مكاتبها المركزية الوطنية من أجل معاملة طلبات التقصي الدولية وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المساعدة اللازمة لتحديد مكان المجرمين الفارين على الصعيد الدولي وتوقيفهم،

تطلب من الأمانة العامة مساعدة البلدان الأعضاء على إقامة نقاط الاتصال هذه عن طريق التزويد بالتدريب الملائم وتشجيع اعتماد معايير مشتركة وتبادل الممارسات المثلى في مجال التحقيقات بشأن المجرمين الفارين.

اعتمد